

ملخص الكتاب

الفدرالية

الفكرة وتداعيات تطبيقها في الوطن العربي

يتناول هذا الكتاب مفهوم الفدرالية⁽¹⁾، ولهذا يحسن بنا أن نبدأ بمقدمة نلخص بها أبرز أشكال الدولة كما تطورت عبر التاريخ، والعناصر التي تعد من مكوناتها كالشعب والإقليم والحكومة والسيادة والاعتراف الدولي، والنظريات الفلسفية التي قدمت تصوراً لمفهوم الدولة ووظيفتها كالنظرية الثيوقراطية، ونظرية القوة، ونظرية العقد الاجتماعي.

لقد مرت الدولة بعدة مراحل، يذكر الكتاب منها دولة القبيلة ودولة المدينة ودولة الإمبراطورية وصولاً إلى الدولة القومية التي ارتبط ظهورها بمعاهدة "وستفاليا" في أوروبا عام 1648، لينتقل بعدها للحديث عن أنواع الدولة من بسيطة ومركبة.

ويتحدث الكتاب بعد تلك المقدمة عن دوافع نشوء الاتحادات بشكل عام والمبررات التي سبقت لتبرير تلك الاتحادات، ومنها الشعور بالتقارب والدوافع السياسية والاقتصادية والثقافية والرغبة في تجاوز سلبيات مركزية الدولة في مجالات سن القوانين وتفاذي تمرکز السلطة والتفرد بالقرارات.

ويشير الكتاب إلى وجود عدة أشكال للاتحادات، وإن كان يركز من بينها على الفدرالي والكونفدرالي. ففي الاتحاد الفدرالي تتحد دول أو اتحادات لتكتسب تمثيلاً خارجياً موحداً مع احتفاظ كل دولة أو اتحاد بخصوصية داخلية يحددها الدستور المتفق عليه. وتعد الولايات المتحدة الأمريكية مثالاً بارزاً على هذا النوع من الاتحاد. ورغم ذلك فإن الكتاب يلفت النظر إلى وجود حالات انقلبت فيه الدولة الاتحادية إلى بسيطة مركزية، وأخرى انفصلت الولايات المنضوية فيها في اتحاد فدرالي عن بعضها بعضاً، وثالثة أخذت أشكالاً ومسارات أخرى.

وبالرغم من مزايا الاتحاد الفدرالي إلا أن الكتاب يؤكد وجود عدد من الثغرات والعيوب، لعل من أبرزها أن الاتحاد قد يفتح المجال لازدواج السلطة، وترسيخ النزعات على أسس طائفية أو عرقية أو مناطقية. هذا ناهيك عما قد يؤدي إليه ذلك من تعارض بين توجهات الاتحاد في جهة، وتوجهات طرف أو أكثر فيه في جهة أخرى.

¹ تعود جنور كلمة الفدرالية إلى الكلمة اللاتينية Foedus والتي تعني الاتفاق المبني على الثقة، ولكن هذا المفهوم تطور ليصبح شكلاً من أشكال اتحاد الدول.

أما الاتحاد الكونفدرالي فتكون مجالات الاتحاد فيه محدودة قائمة على مصالح مشتركة حيث تمتلك الدول المنضوية تحته خصوصية أكبر؛ فلا ينشأ بناءً على هذا الاتحاد دولة جديدة، كما أنه قد ينتهي بانتهاء سبب وجوده، أو بتحوّله إلى اتحاد فدرالي.

ويتناول الفصل الثاني من الكتاب دور الفدرالية في تحقيق المصالح العليا للدول العربية أو الإضرار بها، حيث يشير الكتاب إلى أن الاتحاد في ظل توزع العرب على 22 دولة يعد أمرًا إيجابيًا، غير أنه يقرر بأن تقسيم الكيانات القائمة إلى دول فدرالية قد يحمل في طياته أطماعًا في زيادة تشردم تلك الدول وحرمانها من استثمار ثرواتها، إلا أن ذلك لا ينفى ضرورة توزيع شيء من الصلاحيات للإدارات المحلية في الدول القائمة والتخفيف من تمركز السلطة.

ويرى الكتاب بعد استعراض تاريخ نشوء الاتحادات الفدرالية والرجوع إلى آراء أنصار النظام الفدرالي، أن للفدرالية إيجابيات لا يمكن إنكارها، وقد أثبتت جدارتها في كثير من الحالات، إلا أنه يعتبر أن الأنظمة الفدرالية تمتعت بخصائص بنيوية تشكلت في ظروف مختلفة تمامًا، حيث الحاجة إلى الوحدة، ووجود أسبابها، والرغبة في المحافظة عليها، بالإضافة إلى كون السلطات المسؤولة عن كل إقليم تستند إلى سلطة قانونية أو دستورية مستقلة.

ويخلص الكتاب إلى أن الدولة الفدرالية هي نتاج الجمع بين الوحدة والتنوع أو التوازن بين قوى الجذب وقوى الطرد حسب تعبير الكتاب، وبناءً عليه يخلص إلى كون الفدرالية خيارًا سلبيًا في حالة الدول العربية إلا إذا كان يرمي إلى جمع تلك الدول أو عدد منها في بوتقة اتحاد فدرالي. إذ إن العالم كما يشير الكتاب يعيش في عصر الاتحادات الكبيرة والمندمجة، أما المزيد من النزعات الانفصالية داخل الكيانات القائمة أصلًا فهو في حقيقة الأمر العائق الأبرز أمام اتحاد الدول العربية بأي شكل من الأشكال.

ويرى الكتاب أن الحل الأنجع لأزمات الدول العربية وتفشي الطائفية والجهوية فيها هو المزيد من الاتحاد، ولكن على أسس صحيحة ومتوازنة وراسخة تمنع تحوله إلى سبب للإضرار في المستقبل القريب أو البعيد سواءً فيما يتصل بالمصالح الوطنية العامة أو بالمصالح الفئوية التي قد تقود الناس إلى "الكفر بالفدرالية" بتعبير الكتاب.

أما فصل الكتاب الثالث فيلخص ما سبق من مفهوم الفدرالية ونماذجها المعاصرة والقديمة، وفرص تطبيقها في الدول العربية بما لها وما عليها من مخاطر. وفي هذا الإطار يتم تناول فرص

تطبيق الفدرالية في الدول العربية التي يدور الحديث حول تحولها إلى فدراليات كالعراق واليمن وليبيا وسوريا، مع دراسة محاولات الوحدة السابقة وتقييمها وفرصها المستقبلية.